الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢ فبراير ١٩٩٠

متى يسترد المودعون اموالهم ...

وكيف يتصرفون داخل الشركات التى رفضت سوق المال تأسيس شركاتها .. ؟

اقتراح ببيع اراضى وعقارات الريان لشركات التأمين بائتمان من البنوك لصالح المودعين

ماذا يحدث فى شركات توظيف الاموال .... ؟

سيولة شركة الريان هل تكفى لرد جزء من الاموال ... ؟

- **اين اقتراح وزير الاقتصاد بتشغيل الشركة لصالح مودعيها ؟**

كيف يجرى حاليا معالجة اوضاع شركات توظيف الاموال والاقتراحات عديدة بصرف جزء من اموال المودعين بشركة الريان تدرسها الحكومة .... نطرح اقتراحا عمليا بان تشترى شركات التامين اصول وعقارات ومبانى ومخازن لشركة الريان بائتمان من البنوك لحساب صغار المودعين مع اعادة تشغيل الشركة اقتصاديا لصالح مودعيها وماذا عن مستقبل اموال المودعين فى الشركات التى لم توفق اوضاعها واوراقها امام المدعى الاشتراكى وكيف تتصرف الشركات مع المودعين وماهى رؤية المدعى الاشتراكى لمخالفات هذه الشركات

... كيف ينتهى الفصل الاخير لموقف ٢/٣ مليون مودع وصلت ودائعهم الى ٤,٥ مليار جنيه هل نترك المودعين يدفعون ثمن تصحيح سوق المال وحدهم ؟

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

قضية توظيف الاموال . ومستقبل اموال المودعين ... مازالت تحتل اولوية خطيرة في سياستنا الاقتصادية وخلال الاسبوع الماضي قام د . عاطف صدقي رئيس الوزراء مع الوزراء المختصين بدراسة كيفية اعداد تشريع يسمح برد جزء من اموال المودعين بشركة الريان ؟ ومع علمنا الكامل ان المعالجة الحالية لاوضاع شركات توظيف الاموال يجب ان تتسم بالحذر الشامل ... فان الازمة الخانقة يجب ان تكون الاقتصادية وعلنية وتلبي المصلحة الاقتصادية للمودعين بالحفاظ على اموالهم ...

وهذا الاسلوب يستدعي ان نتفهم بعمق وبروية خيرة المعالجة في قضية الريان والمنتائج التي حققتها حتى الان ، نحو الهدف الذي ننشده جميعا وهو الحفاظ على اموال المودعين وفي الوقت ذاته تصحيح الوضع الخاطيء في سوق المال الذي خلقته شركات توظيف الاموال بنشاطها وبمشاركة المودعين بها ... وبتأخير الطويل من جانب المؤسسات المالية والحكومة حتى صدور قانون تنظيم الاموال ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والذي عمل به بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٠ اي ان المسئولية الاقتصادية والخطأ يقع على الجميع ... ولكن هذا لايعني السكوت على الجريمة والخطأ فكل من ارتكب جريمة وانحرف عنيه الا يهرب من مسئوليته وان يقع تحت طائلة العقاب ولكن القانون لايمكن ان يكون ضد مصالح المودعين . وان يقع تحت طائلة العقاب ولكن القانون لايمكن ان يكون ضد مصلحة المودعين والحفاظ على جزء من اموالهم ..

والوضع الحالي لجميع الشركات . تأثر . أو . توظيف . الاموال مازال حرجا وصعبا ولكن علينا جميعا ان نتكاتف لصالح المودعين بهذه الشركات . والانجرار باي تأثر من الانتكاسة . بتحملون المسئولية والخسارة وحدهم والا تتراكم وحدهم للتعامل مع الشركات . التي تحاول ان تهرب من المسئولية الجنائية والعقاب باساليب واضح فيها التلاعب .. وانها تتجه تحت سمع وبصر القانون واجهزة عديدة لفرض اسلوب معالجة معجف . وصعب القبول به من اصحاب الودائع للحصول على حقوقهم

ان موقف شركات توظيف الاموال حاليا ينقسم الى ٤ انواع من الشركات .

اولا :

● شركات وقفت توظيفها . وواقفت سوق المال على تأسيس شركاتها وهي الشريف ، والسند . وهذه الشركات قامت باصدار صكوك . واعلنت جداول زمنية لرد اموال المودعين . طبقا للقانون وبمواعيد محددة ... وبالتالي فان توظيف المودعين بهذه الشركات اعتبر نسبيا بالنسبة لباقي المودعين بالشركات الاخرى ... ولعل هاتين الشركتين قد استطاعتا زيادة نسبة السيولة المالية بهما لتصحيح الهياكل المالية للشركات لاستشعار تلبية رغبات المودعين بالحصول على اموالهم في مواعيدها وفي توقيتات مناسبة ... ولعل المتابعة الدقيقة لتصرفات الشركتين من قبل المودعين وهيئة سوق المال والاجهزة الرقابية مع التحديد المستمر لموقف المودعين ... تكون له اثار ايجابية على سوق المال ككل .

ولاننا نرى مبادرات من هذه الشركات لسرعة صرف مستحقات صغار المودعين ... وهو ماقامت به بالفعل شركة السند ... وقامت شركة الشريف باصدار صكوكها بالامس قبل موعدها والتي تحل تباعا بعد ثلاثة اشهر وبالنسبة للودائع حتى الف جنيه تقرر صرفها لاصحابها ويجب استمرار هذا السلوك وان تتجه الشركات باستمرار للتخفيف من مشاكل المودعين والتبعية لمديونياتهم كما ان الشركات التي وقفت توظيفها يجب ان تتعامل مع المودعين باسلوب اكثر انفتاحا وان تجري معهم حوارا مستمرا .. وان تستقبلهم باستمرار وتحيطهم علما بالسياسات الاقتصادية للشركات وان يتفاعل المودعون مع الشركات حتى يحدث تصحيح للوضع الخاطئ الذي يشعر فيه المودعون باهتزازاتهم .. فالشركات يجب ان تتولى مهمة مشاركة المودعين والتعامل معهم لتخلق جوا صحيا في سوق المال .ثانيا :

● اما بالنسبة لشركة الريان : فنحن حيالة متعاطفون مع المكتب الواعي الى صرف جزء من اموال المودعين - خاصة لصغارهم تحت الحساب وهم يمثلون حاليا الشريحة الكبرى من المودعين ... وقد تحملوا ظروفا صعبة للغاية ومن غير المقبول ان نتركهم مدة اطول بدون التخفيف من مشاكلهم ومساعدتهم وان كان هذا المكتب غير اقتصادي لان هذه الشركة هي اضعف الشركات من حيث السيولة المالية واصحابها حاليا تحت المحاكمة

ولاننا نعيد التذكير هنا بحديث للدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد عن كيفية عودة شركات الريان باصولها ومستثقلها الحالية للعمل بمساعدة البنوك المصرية وبمشاركة فعلية من المودعين بشركة الريان على ان يتحمل المودعون على تجميع البنوك والمؤسسات المالية لاعادة تنشيط الشركة بوضعها الحالي وان يتم ادارتها لحساب المودعين بها ... يصرف لهم باستمرار جزء من الارباح حتى ولو كان ضئيلا

اننا نرى ان اعادة تشغيل الشركة وبتجميع من الحكومة ممثلة في الوزارات المختلفة والبنوك المصرية ، سوف يحدث حالة من الاتزان والاطمئنان لدى المودعين تفوق صرف جزء ضئيل من اموالهم وضياع الجزء الاكبر ... ولعل تشغيل الشركة مع اعطائها اولوية ودعما من المؤسسات المالية ، يحقق مصلحة مباشرة للمودعين ويرفع من روحهم المعنوية الى حد كبير

ومن جانب اخر اضع امام اللجنة المشكلة حاليا لدراسة صرف جزء من اموال المودعين بشركة الريان اقتراحا عمليا تقدمه معي محمود عبدالله رئيس بنك القاهرة ويقوم الاقتراح على ان يتم بيع العقارات والمباني والمخازن التي تملكها شركة الريان الى شركات التأمين وبسعر معقول ... على ان توفر لها البنوك السيولة المناسبة وتستمر البنوك الاتتمان الذي وفرته لشركات التأمين بعد بيع هذه الاصول على فترات طويلة وبأسلوب اقتصادي وهذا الاقتراح يمثل هذه الاصول من البيع العشوائي - الذي يؤدي الى اغلاقها وبالتالي ضياع اموال المودعين التي تمثلها هذه الاصول العينية

كما يوفر هذا الاسلوب من البيع سيولة مناسبة تتيح صرف جزء من اموال المودعين ... وسيولة اخرى لبدء نشاط الشركة وتأسيس مشروعات جديدة مربحة لحساب المودعين بها حتى تتمكن في فترة وجيزة من قيام الشركة على اسس اقتصادية سليمة تكون نواة في المستقبل لاسترداد الاموال المهربة من الخارج . وعودة كامل حقوق المودعين ونعتقد ان تشغيل الشركة ووقوف المودعين حولها ... سوف يحمي حقوق المودعين او النسبة الكبرى منها

المدعي الاشتراكي ... والشركات المرفوض توفيق اوضاعها ...

● اما المجموعة الثالثة من الشركات التي ٦ شركات رفضت هيئة سوق المال توفيق اوضاعها لضعف مراكزها المالية . واحيلت اوراقها الى المدعي الاشتراكي وهي شركات الهدى مصر . وبدر . ومطاعن . والزهراء . والعجمي . والمراكبي ... وهذه المجموعة من الشركات . تعاملت مع قانون ١٤٦ لتأثر الاموال .. ولخطرت سوق المال بكافة الاجراءات لتنفيذ القانون ... وتأكدت بتأثر اوراقها ولكنها رفضت وبالتالي فقد اصبحت ملزمة برد الاموال في موعد غايته عامين اي في ٩ يونيو ١٩٩٠

وسألت عن مستقبل هذه الشركات واسلوب تعامل المدعي الاشتراكي معها ... وحصلت على عدد من الاجابات المهمة بالنسبة للمودعين بهذه الشركات محورها :

انه في حالة عدم قيام هذه الشركات برد الاموال ينطبق عليها المادة ٢٠ في قانون تأثر الاموال وعقوبتها الحبس والغرامة والحكم برد الاموال ... وهذا يحكم جهاز المدعي الاشتراكي في التعامل مع هذه الحالات عدة اعتبارات قانونية هامة

ان التحفظ على اموال هذه الشركات يمثل بد اصحابها المتحفظ عليهم عن التصرف في الاموال وبالتالي فلا وجه لمخاطبتهم بالمادة ٢٠ ... وهنا فمن الضروري ان يسمح المدعي الاشتراكي لهذه الشركات بالعمل على رد الاموال على ان يكشف جديتهم في هذا المسار ...

وقد خطا جهاز المدعي الاشتراكي خطوات مهمة في هذا المسار ابرزها ... ان احدى الشركات وهي متهمتان قد سددت كامل اموال المودعين . اما شركة المراكبي فقد اوضح صاحبها بعد التحقيقات انه عاجز عن البيع والسداد ... بل ان صاحب الشركة طلب وضعه تحت الحراسة ... والتحقيقات لم تنته بعد

وشركة اخرى تجري مفاوضات مع صاحب الشركة والمودعين بمعرفة المدعي الاشتراكي للوصول الى برنامج زمني مناسب لرد الاموال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اما الشركتان الكبيرتان وهما الهدى ، وبدر فقد توضحت في التحقيقات انهما سوف يقومان برد الاموال ... وبالفعل فان شركة الهدى الاشتراكي في التحقيقات تتسم بأسلوب عمل مرتابة ممتاز عملية السداد وبالفعل فان جهاز الهدى الاشتراكي يزال حل ضرورة رد الاموال بنفس قيمتها وبنفس العملة وفي حالة رد الاموال مقابل اصول عينية ... فان المودع هنا من حقه ان يقبل وان يرفض . ولا اجبار عليه . وليس هناك جهة تلزم المودع ان يقبل اصولا وفي حالة لجوء اي شركة لاجبار المودعين من حقهم ان يرفضوا وبالفعل يحققون حقوقهم

... اما الشيء الذي نريد ان ننبه اليه فهو لجوء احدى الشركات الى اعتبار نفسها شركة مساهمة وتحويل المودعين الى حملة اسهم والسؤال هنا اي اسهم يحملون ؟ وماذا تمثل ؟ خاصة وان اصول هذه الشركة لاتتوازم مع حجم المساهمين او الاموال المودعه بها .... ويتصورون انهم بهذا الاسلوب يستطيعون ثغرة في قانون تملي الاموال وهذه الملاحظة يجب ان نترجمها هيئة سوق المال وتبين ان هذه الشركة التي لجأت لهذا الاسلوب تحاول التهرب من الالتزام برد اموال المودعين في مواعيدها المحددة قانونا بحجة انهم تحولوا الى مساهمين وهذه الشركة يجب ان تواجه قانونيا بجريمتها الجديدة والتي تحاول اضافتها الى مسلسل جرائم هذه الشركات ضد الاقتصاد وضد المودعين

في حقيقة الامر نحن لسنا ضد الشركات ولكننا ضد ان تتهرب من التزاماتها ونحن مع كل مطلب مشروع لحماية اموال المودعين

ومن هذه النقطة يجب دراسة موقف كل شركة بشكل منفصل للتعرف على خططها في رد الاموال وكيفية الالتزام بالبرنامج .. وهذا لايمنعنا في حالة وجود شركة ملتزمة وسارت في برنامج رد الاموال وقطعت شوطا كبيرا في رد اموال المودعين لديها ان نطالب بمثل هذا النوع الجدي من الشركات بمد المهلة المقررة لرد الاموال وان تستمر عملية تقويم هذه الشركات حتى تتمكن من رد كامل الاموال المودعه لديها

رابعا :

اما المجموعة الرابعة والاخيرة من الشركات فهي مجموعة من الشركات الصغيرة والتي تجب متابعة خطتها للعمل ورد الاموال . والالتزام بالقانون حتى يشعر كل مودع بان الحكومة وكافة اجهزتها تتابع هذه البرامج

ان الفصل النهائي لهذه الشركات التي استطاعت في غفلة من الزمن والقانون ان تحصل على ٤،٥ مليار جنيه من ١/٢ مليون مواطن على مدار الثمانينات وسببت مشاكل عديدة للمودعين والاقتصاد لم ينته بعد ومازالت مشاكل هذه الشركات برامج تتابع وعلينا ان نخفف من حجم الاثار السلبية التي احدثتها هذه الشركات بالنسبة للاقتصاد والمودعين وان نتعاون جميعا ويحزم لتطبيق القانون حتى تتمكن من الخروج من ازمة شركات توظيف الاموال بأقل الاضرار الممكنة وأعتقد الان يصبح انه من الممكن معالجة كل مشاكل هذه الشركات والاستمرار في سياسة حماية اموال المودعين وفي الوقت نفسه محاكمة الخارجين على القانون ووضع حد لممارساتهم غير القانونية وتلاعبهم الجديد وان يعرف انهم لن يهربوا من عداد التزاماتهم امام المودعين وامام القانون ...

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية